المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة

الكتابة العامة
مديرية التعمير

2812

2024 أبريل 01

إلى

السيدات والسادة مدراء الوكالات الحضرية

الموضوع : بخصوص مسطرة دراسة ملفات طلبات رخص تسوية البنايات غير القانونية.

المرفقات : دليل الممارسات الجيدة المتعلق بمسطرة تسوية البنايات غير القانونية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فكما تعلمون، فقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 7194 بتاريخ 11 ماي2023 المرسوم رقم 2.23.103 المتعلق بمنح رخصة تسوية البنايات غير القانونية، حيث تم بموجبه تمديد أجل تقديم ملفات تسوية البنايات غير القانونية لمدة سنتين وإلغاء مقتضيات المادة 7 من المرسوم رقم 2.18.475 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2019 لفتح إمكانية تسوية البنايات غير القانونية حتى في حالة وجود محضر معاينة بالمخالفة.

وعلى إثر تقييم مسطرة دراسة ملفات رخص التسوية بعد مضي مدة تسعة أشهر من إعمالها، فقد لوحظ أن العمل بمقتضيات المرسوم الجديد طرح صعوبات على مستوى التنفيذ، مما أدى إلى انخفاض معدل طلبات رخص التسوية، حيث تتمثل هذه الصعوبات في جزء كبير منها في عدم احترام قواعد البناء.

ولهذا الغرض، وفي أفق معالجة هذه الإشكالية، وتفعيلا لخلاصات ورشة العمل المنعقدة بحضور الوكالات الحضرية، فقد تم وضع دليل للممارسات الجيدة يتعلق بمسطرة تسوية البنايات غير القانونية لتحديد الحالات التي لا يمكن تسويتها وكذا إبراز الممارسات الجيدة التي يتعين تثمينها بناءً على الخبرات التي راكمتها الوكالات الحضرية في هذا المجال.

واعتبارا للغايات والأهداف التي يتوخاها المرسوم رقم 2.23.103 الصادر في 17 من شوال 1444 (8ماي 2023) بشأن منح رخص التسوية المتعلقة بالبنايات غير القانونية، والذي فتح بشكل استثنائي الأجل المشار إليه أعلاه أمام إمكانية تسوية وضعية البنايات غير القانونية وإدماجها في النسيج العمراني وفي الدورة الاقتصادية، فإنه يتعين عليكم العمل على إضفاء وتوخي المرونة في مسطرة دراسة ملفات طلبات رخص التسوية وذلك من خلال:

Scanné avec CamScanner

- تعبئة كافة الأطر والمستخدمين العاملين تحت إمرتكم وحثهم على ضرورة العمل على تيسير معالجة ملفات طلبات رخص التسوية المقدمة مع وجوب الاقتصار على الملاحظات الجوهرية من قبيل ارتفاقات وثائق التعمير والتجزئات وعدد المستويات والمقتضيات التي تمس حقوق الأغيار، والتصفيف والتراجعات المقررة؛
- العمل على تعميم الدراسة القبلية لملفات طلبات رخص التسوية وإشراك المهنيين في معالجة المشاريع المودعة وتشجيع التبادل الإلكتروني بهذا الخصوص؛
- إعادة دراسة طلبات تسوية البنايات غير القانونية التي لم تحظ بالرأي الموافق والتي تم رفضها لاعتبارات لا تندرج في إطار الحالات التي لا يمكن تسويتها؛
- إيلاء اهتمام خاص لطلبات رخص التسوية بالوسط القروي ولطلبات تسوية المشاريع الاستثمارية؛
- العمل بالتوجهات المتضمنة في دليل الممارسات الجيدة المتعلق بمسطرة تسوية البنايات غير القانونية.

وإذ أوافيكم طيه بدليل الممارسات الجيدة المتعلق بمسطرة تسوية البنايات غير القانونية ، فإني أهيب بالسيدات والسادة مدراء الوكالات الحضرية إيلاء الأهمية القصوى لتتبع تنفيذ التوجهات الواردة بهذه الدورية على الوجه الأكمل والسهر على اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتفعيلها وتعميم فحواها على مستوى المهنيين والفاعلين المحليين ، مع الحرص على موافاة المصالح المركزية لهذه الوزارة (مديرية التعمير) على البريد الإلكتروني urbanismeau@gmail.com بجرد دوري مفصل للمشاريع المعنية ولنتائج أشغال لجان إعادة الدراسة وللصعوبات التي قد تعترض تنفيذ المقتضيات الواردة ضمن هذه الدورية.

وزيرة إعداد التراب الوطني
والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

إسماء : فاطمة الزهراء المنصوري

Scanné avec CamScanner